الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/40/565
S/17411
21 August 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البند ٣٥ من جدول الأعمال المؤقت *
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مجلس الأمن
السنة الأربعون

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ ،
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
بالنيابة لاستراليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بيانا أصدره وزير خارجية استراليا السيد بل هايدن ، عضو البرلمان ، بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومة الاسترالية ضد جنوب افريقيا عقب استعراضها للتطورات التي حدثت أخيرا في ذلك البلد .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٥ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كافان هونغ
السفير
الممثل الدائم بالنيابة

* A/40/150 .

مرفـــق

بيان عن وزير خارجية استراليا ، السيد بل هايدن ،
بشأن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاسترالية
ضد جنوب افريقيا ، في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٥

اجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى اليوم لاستعراض الحالة في جنوب افريقيا . وقد فعل المجلس ذلك في ضوء القرارات التي تم التوصل اليها في ١٢ آب/أغسطس بشأن التدابير التي ستتخذها الحكومة الاسترالية وبشأن البيان الذي ألقاه بوتا رئيس جنوب افريقيا في ١٥ آب/أغسطس .

ولقد أعرب الوزراء عن قلقهم العميق وخيبة أملهم البالغة لأن بيان الرئيس بوتا كان سلبيا وغير مجد بالمرة . فهو لم يقدم الى أغلبية شعب جنوب افريقيا التزاما بتقدم واضح ومحدد نحو اقامة مجتمع متعدد الأجناس فعلا ، وان كان قد قدم أملا ضئيلا برفع حالة الطوارئ في المستقبل القريب . ولم يقدم التزاما باطلاق سراح نيلسون مانديلا والمحتجزين السياسيين الآخرين الذين سيغدون مشتركين لا غنى عنهم في أية مفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا بشأن حقوق السود ، بل ان البيان فشل حقا في أن يقدم أساسا يمكن الوثوق فيه ويمكن بمقتضاه لأي زعيم يمثل السود أن يقوم بدور فعال في العملية السياسية في جنوب افريقيا . ولقد أغفل البيان فرصة تهيئة جو قد يساعد على تخفيف العنف الدائر حاليا في جنوب افريقيا .

ولقد ساعد الوزراء في مناقشاتهم التي دارت اليوم السفير الاسترالي لدى جنوب افريقيا ، السيد بيرش . ولقد قرروا أن يعود السيد بيرش الى جنوب افريقيا كيما تستمر الحكومة في تلقي مشورته بشأن التطورات التي تحدث هناك ، بما في ذلك الخطوات التي قد تتخذها حكومة جنوب افريقيا لتنفيذ التزامها الذي أعلنت عنه في الماضي قدما في برنامج للاصلاح .

ولقد لاحظوا أن من غير المحتمل أن يحقق بيان رئيس جنوب افريقيا اصلاحا مبكرا ما ، كما لاحظوا أن من غير المحتمل أن تنجز في المستقبل القريب اجراءات فعالة في شكل جزاءات اقتصادية الزامية وشاملة يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

ونتيجة لذلك ، قرر الوزراء تأكيد التدابير التي تمت الموافقة عليها من قبل في اجتماعهم الذي عقدوه في ١٢ آب/أغسطس .

ووفقا لذلك ، قررت الحكومة ، في نفس الوقت الذي تواصل فيه العمل عن كثب مع حكومات أخرى في اطار الأمم المتحدة والكومنولث من أجل اتخاذ اجراءات ايجابية تكفل

اجراء تغيير سلمي في جنوب افريقيا ، أن تقوم استراليا بتقديم سلسلة من التدابير الاقتصادية المنتقاة وغيرها من التدابير التي تتمشى مع القرارات الأخيرة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

ولقد قرر الوزراء ما يلي :

١ - يقوم وزير الخارجية بوضع استراتيجية تهدف الى اتخاذ اجراءات ايجابية في اطار الأمم المتحدة من أجل فرض جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا ليعرضها رئيس الوزراء على رؤساء حكومات دول الكومنولث في الاجتماع القادم الذي سيعقد في ناساو ، تشمل مقترحات للنظر في هذا الاجتماع . (ولنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة ، اذا اقتضى الأمر) من أجل :

(أ) تعيين فريق من هيئات دولية لتقديم مقترحات بشأن الانتقال السلمي لجنوب افريقيا الى مجتمع متعدد الأجناس قائم على حق الانتخاب العام للراشدين ،

(ب) تعيين فريق خبراء دولي لدراسة كيف يمكن تنفيذ وتنسيق ايقاف الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا .

٢ - وادراكا منها بعدم كفاية الجزاءات الانفرادية ، تؤكد استراليا من جديد استعدادها للعمل في الأمم المتحدة لفرض جزاءات اقتصادية الزامية فعالة ضد جنوب افريقيا .

٣ - الاستمرار في سياسة استراليا الحالية في مجال الاتصالات الرياضية والطيران المدني .

٤ - استمرار استراليا في تمثيلها الدبلوماسي في جنوب افريقيا بالمستويات الحالية مع اغلاق الهيئة التجارية في جوهانسبرغ اعتبارا من نهاية أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ .

٥ - الاستمرار في العلاقات التجارية الطبيعية مع جنوب افريقيا مع تجنب تقديم المساعدات الحكومية الرسمية ، كما قرروا أن تقوم الحكومة أيضا بما يلي :

(أ) حظر تصدير النفط ومنتجات النفط ومعدات الحاسبات الالكترونية وأية منتجات أخرى الى جنوب افريقيا معروف عنها أنها ذات نفع لقوات الأمن فيها ،

(ب) حظر استيراد الكروغراندات وجميع العملات المعدنية الأخرى المسكوكة في جنوب افريقيا ، وكذلك حظر استيراد جميع الأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية من جنوب افريقيا .

٦ - ايقاف جميع الاستثمارات الجديدة التي تقوم بها الحكومة والسلطات العامة الاسترالية في جنوب افريقيا فيما عدا الاستثمارات اللازمة للمحافظة على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لاستراليا في جنوب افريقيا .

٧ — مطالبة جميع المصارف والمؤسسات المالية الاسترالية الأخرى بايقاف تقديم قروض جديدة الى المقترضين في جنوب افريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر .

٨ — حظر الاستثمارات التي تقوم بها بشكل مباشر حكومة جنوب افريقيا أو وكالاتها في استراليا .

وبالاضافة الى ذلك ، ونتيجة لقرار اتخذته الحكومة فيما سبق يقضي برفض منح عقود تشييد حكومية لشركات من جنوب افريقيا تملك أغلبية الأسهم وتعمل في استراليا ، قرر الوزراء ما يلي :

(أ) فرض حظر على جميع المعاملات التعاقدية الحكومية الجديدة التي تتعلق بعقود تزيد قيمتها على ٢٠٠٠٠ دولار ، تجرى مع شركات من جنوب افريقيا تملك أغلبية الأسهم ؛

(ب) انهاء جميع تسهيلات التصدير التي تتيحها مؤسسة التأمين المالي للصادرات ، وبرنامج المنح لتنمية أسواق الصادرات ، والمؤسسة الاسترالية لمشاريع ما وراء البحار ، وكذلك انهاء بعض المساعدات الصناعية المقدمة لهذه الشركات ؛

(ج) تجنب قيام الحكومة بشراء لوازم من مصادر في جنوب افريقيا ما عدا تلك اللازمة للمحافظة على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لاستراليا في الجنوب الافريقي ؛

(د) تقييد المبيعات الحكومية من السلع والخدمات الى جنوب افريقيا . ويشمل هذا الحظر الوكالات الحكومية التابعة لجنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ، قرر الوزراء اعداد وسيلة ما ، من خلال الاقتراح باجراء تعديلات في التشريعات ذات الصلة ، للقيام ، اثر اخطار وجيز المدة ، لسحب التسهيلات التي تتيحها مؤسسة التأمين المالي للصادرات ، وبرنامج المنح لتنمية أسواق الصادرات والمؤسسة الاسترالية لمشاريع ما وراء البحار ، وسحب مساعدة السياحة بموجب برنامج تشجيع السياحة عبر البحار بالنسبة لجنوب افريقيا في ضوء تقييم الحكومة للتطورات التي تحدث في جنوب افريقيا والاستجابة الدولية لهذه التطورات .

وينبغي النظر الى هذه التدابير في ضوء الاجراءات التي اتخذت فيما سبق ضد جنوب افريقيا في مجالات مثل الطيران المدني ، والاتصالات الرياضية ، وادارة الأعمال ، والبرامج الايجابية لمساعدة رعايا جنوب افريقيا السود المغبونين . وهي تدابير تبين رفض الحكومة التام والواضح للفصل العنصري وعزمها على أن تظهر بوضوح رفضها بطريقة فعالة الى أقصى حد .

وقد أكد الوزراء أن الحكومة ، بتنفيذها هذه التدابير الاقتصادية الاضافية وغيرها ، ترغب في أن تسهم في الضغط الدولي للتعجيل بعملية الاصلاح والتغيير السلمي في جنوب افريقيا . وقد اعتبر الوزراء اجراءات الحكومة جزءا من عملية تغيير تدريجي يجري خطوة خطوة ، تتحدد فيها سرعة وطبيعة أي اجراء حكومي استرالي آخر على حسب استجابة حكومة جنوب افريقيا للتطلعات السياسية لشعبها الأسود .

وترغب استراليا في تجنب مزيد من التدهور في الحالة في جنوب افريقيا ، وهي ترى أن انشاء مجتمع متعدد الأجناس قائم على الانتخاب العام يجب أن يكون هدف السياسة الاسترالية .